الأمم المتحدة

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/LUX
17 October 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

ملخص

تقرير الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني المقدم من لكسمبرغ

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة: FCCC/IDR.1/LUX)

فريق الاستعراض المؤلف من:

خالد بو خليفة، الجزائر
بياتريس بوبسكو، رومانيا
ديدييه غوتغيبوير، بلجيكا
فيتالس ماتسارسكي، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، المنسّق

هذا النص متوافر أيضاً على شبكة الاتصالات العالمية (http://www.unfccc.de) World Wide Web

(A) GE.97-64835

تقضي المادتان ٤ و١٢ من الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ بأن تعدّ الأطراف بلاغات وطنية بشأن تنفيذها للاتفاقية. وكانت لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقيـــة إطارية بشأن تغيّر المناخ قد وافقت بموجب مقرريها ٢/٩ و١/١٠ على المبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية وعلى عملية استعراضها. كما وافق على ذلك مؤتمر الأطراف بمقرريه ٢/م أ-١ و٣/م أ-١ (انظر FCCC/CP/1995/7/Add.1). ووفقاً لهذه المقررات، أعد تجميع وتوليف للبلاغات الوطنية الـ ٣٣ الأولى المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول (FCCC/CP/1996/12 وAdd.1 وAdd.2).

ولدى استعراض تنفيذ الاتفاقية من جانب الأطراف، سيتاح هذا التقرير للهيئتين الفرعيتين ولمؤتمر الأطراف باللغة الانكليزية كما سيتاح ملخص للتقرير باللغات الرسمية الســت للأمم المتحدة. (وسيعرض على هاتين الهيئتين أيضاً الملخص التنفيذي للبلاغ الوطني الأول للكسمبرغ والمعلومات الخاصة بهذا البلد المستمدة من تقرير تجميعي وتوليفي يشمل جميع البلدان التي قدمت بلاغات وطنية).

ملخص [1]

١- أجري الاستعراض المتعمق خلال الفترة الممتدة ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وأيار/مايو ١٩٩٧ وشمل زيارة للكسمبرغ في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وكان فريق الاستعراض يضم خبراء من الجزائر ورومانيا وبلجيكا.

٢- وتنفرد لكسمبرغ بظروف وطنية خاصة للغاية. فهي بلد صغير ومتقدم تبلغ مساحته الإجمالية ٥٨٦ ٢ كيلومترا مربعاً ويصل عدد سكانه إلى ٠٠٠ ٤١٢ نسمة (١٩٩٦). ومتوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي هو أعلى متوسط في الجماعة الأوروبية التي تضم لكسمبرغ كعضو نشط. وتستورد لكسمبرغ النفط والفحم والغاز بالكامل ونحو ٩٧ في المائة من الكهرباء؛ أما النسبة المتبقية من الكهرباء فتنتجها الصناعات ومحطات القوة الكهربائية المائية. وتصدر لكسمبرغ جميع السلع المصنعة تقريبا. ومن ثم فإن اقتصادها مندمج بالكامل مع اقتصادات دول الجماعة الأوروبية وسائر البلدان، مما جعل نطاق السياسات الخاصة بالبلد محدودا نوعا ما.

٣- ومتوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة مرتفع للغاية في لكسمبرغ حيث بلغ في عام ١٩٩٠ نحو ٢٩ طنا مقابل متوسط قدره ١٢ طنا في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و٨ أطنان في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - أوروبا. ونمو قطاع النقل بشكل كبير للغاية، والاعتماد التام على مصادر الطاقة الخارجية والملكية الأجنبية لعدد ضخم من المرافق الإنتاجية الواقعة في أراضي لكسمبرغ، جميعها عوامل تحد بشكل كبير من جهود التخفيف في هذا البلد. ولا توجد سياسة وطنية متسقة في مجال تغير المناخ كما تعتبر التدابير المتعلقة بتغير المناخ جزءا من السياسات البيئية المتبعة على نطاق الجماعة الأوروبية.

٤- ولئن كانت حكومة لكسمبرغ تساند هدف تثبيت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على نطاق الجماعة الأوروبية بحلول نهاية هذا العقد عند مستواها في عام ١٩٩٠، فإنها قد وضعت هدفا وطنيا أكثر تشددا وهو تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ بالقياس إلى مستواها في عام ١٩٩٠. ولا تخضع غازات الدفيئة الأخرى لهدف محدد. وتؤيد لكسمبرغ فرض ضريبة على ثاني أكسيد الكربون/الطاقة على مستوى الجماعة الأوروبية، وبخاصة في حالة تطبيقها في قطاعي النقل والإسكان. ولا تعتزم فرض ضريبة متزايدة على المستوى المحلي كوسيلة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

٥- وقد أعدت قوائم الجرد بالاعتماد على منهجية CORINAIR[2] وشملت غازات الدفيئة الرئيسية والسلائف. وتشير قائمة جرد غازات الدفيئة في عام ١٩٩٠ إلى أن نسبة ثاني أكسيد الكربون قد بلغت ٩٤ في المائة، وغاز الميثان ٥ في المائة، وأكسيد النيتروز ١,٦ في المائة. وساهم احتراق الوقود بنسبة ٩٤ في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛ وكانت نسبة ٦٢,٤ في المائة من الانبعاثات الناجمة عن احتراق الوقود ترجع إلى الصناعة، ونسبة ١٧,٧ في المائة ترجع إلى تحويل الطاقة، ونسبة ٨,٥ في المائة إلى النقل، و٧,٦ في المائة إلى قطاع الإسكان. وكانت أهم مصادر انبعاثات الميثان هي الزراعة (٧٤,٣ في المائة) والنفايات (١٦,٢ في المائة). وساهمت الزراعة بنسبة ٧٩,٣ في المائة من مجموع انبعاثات أكسيد النيتروز بينما بلغ نصيب الطاقة والتحويل ١٧,٠ في المائة. وساهم قطاع النقل - وهو أسرع مصادر الانبعاثات نموا بنحو ٥٠ في المائة من مجموع انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية وبنحو ٤٠ في المائة

من انبعاثات أكاسيد النيتروجين وبأكثر من ربع انبعاثات أول أكسيد الكربون. وجميع الغابات تجري إدارتها وتغطي نحو ٣٤ في المائة من مساحة البلد. وقدر حجم ما تمتصه الغابات من ثاني أكسيد الكربون بـ ٢٩٥ جيغاغرام سنويا ويتوقع أن يظل هذا الحجم ثابتا أو أن يشهد زيادة طفيفة في الأعوام العشرة المقبلة.

٦- وكان معظم التدابير المشار إليها في البلاغ الوطني ذات طابع "لا يبعث على الندم" وموجهة أساسا إلى المسائل المتصلة بالطاقة في القطاعات التي يبدو أنها تشهد زيادة في انبعاثات غازات الدفيئة. وكانت نسبة ٦٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٩٠ ترجع إلى قطاع الصناعة الذي تسيطر عليه صناعة الصلب. وستتحقق تخفيضات كبيرة في انبعاثات هذا القطاع قريبا بعد الاستعاضة عن أفران الصهر القديمة بالأفران القوسية الأعلى كفاءة في استخدام الطاقة بحلول نهاية عام ١٩٩٧. وأهم وسيلة لتخفيض الانبعاثات في القطاع الصناعي هي تطبيق نظام للاتفاقات الطوعية بغية تشجيع المشاريع على تحسين كفاءتها في مجال الطاقة. وقد وقع أول هذه الاتفاقات مع اتحاد الصناعات في لكسمبرغ الذي تعهد بتحسين كفاءة الطاقة في الصناعة بنسبة ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ بالقياس إلى ما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

٧- وفي القطاع السكني/المؤسسي يركّز الاهتمام على تشجيع التوليد المشترك للطاقة في المباني العامة. وقد أنشئت وكالة خاصة لتشجيع التوليد المشترك للطاقة ووضعت الحكومة تعريفات تفضيلية للكهرباء التي تنتجها هذه المنشآت. ومن التطورات التي يتوقع أن تسفر عن تخفيضات كبيرة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين التوسع في استخدام الغاز الطبيعي كمصدر طاقة للأسر المعيشية. ويتوقع أن يتم توصيل قرابة نصف المجتمعات المحلية في البلد، أي زهاء ٨٥ في المائة من السكان، بشبكة الغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠٠٠. وتصل نسبة من تخدمهم الشبكة حاليا ٧٠ في المائة من السكان.

٨- وإذا كان قطاع النقل هو أسرع مصادر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون نموا، وهو ما يتجلى في زيادة الرقم الخاص به في عام ١٩٩٦ بنسبة ٣٥ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٠، فإنما يرجع ذلك جزئيا إلى زيادة عدد السيارات الجديدة التي يتم شراؤها (مع عدم وجود أي دليل على التشبع بعد) كما يرجع جزئيا إلى المرور العابر للشاحنات الثقيلة. ولاحظ الفريق أنه وفقا للمبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، يدخل الوقود المباع في أراضي بلد ما في حساب انبعاثات ذلك البلد. وبما أن أسعار الوقود في لكسمبرغ أقل من مثيلتها في البلدان المجاورة فإن "سياحة الوقود" تمثل نسبة كبيرة من مبيعات المنتجات البترولية وتسهم بنصيب كبير في إيرادات الميزانية (نحو ١٠ في المائة). ووفقا لتقديرات وكالة البيئة في لكسمبرغ، بلغ ما صدره البلد في عام ١٩٩٦ من البنزين نسبة ٦٠ في المائة ومن وقود الديزل نسبة ٦٧ في المائة (مقابل ٦١ في المائة من البنزين و٧٥ في المائة من وقود الديزل في عام ١٩٩٠). كذلك تسهم "سياحة الوقود" بصورة كبيرة في الانبعاثات المنسوبة إلى قطاع النقل. وهناك عدد من التدابير يجري أو يعتزم تنفيذها للحد من زيادة الانبعاثات الناجمة عن قطاع النقل، وغالبا بتشجيع النقل العام. وهناك مشروع يطلق عليه اسم "Bus Tram Bunn 2002" يرمي إلى مواصلة تطوير شبكة النقل العام وبناء قطاعات لشبكة الترام. وهناك مشروع آخر جاري تنفيذه ويشمل استخدام حافلة ركاب كهربائية مستحدثة، وقد تم تشغيل حافلتين بالفعل في مدينة لكسمبرغ.

٩- ويتضمن البلاغ الوطني تقديرات لانبعاثات غازات الدفيئة لعام ٢٠٠٠، ووفقا لهذه التقديرات، يتوقع أن تنخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٣٣ في المائة، وأول أكسيد الكربون بنسبة ٤٠ في المائة،

وأكاسيد النيتروجين بنسبة ٨ في المائة والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية بنسبة ٢٧ في المائة. ويتوقع أن تزيد انبعاثات الميثان بنسبة ٥ في المائة وانبعاثات أكسيد النيتروز بنسبة ٣ في المائة. بيد أنه لم يجر استخدام نماذج للاقتصاد القياسي ولم يعد تصور للحالة "بدون تدابير". وأوصى الفريق بقوة بالاهتمام بالإسقاطات في البلاغ القادم.

١٠- وبلغت المساعدات المالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ٠,٤٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٥ و٠,٤٤ في المائة في عام ١٩٩٦. وقد وضعت الحكومة نفسها هدف زيادة هذه النسبة إلى ٠,٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠.

١١- وفي أثناء الاستعراض أتيح للفريق حجم ضخم من المعلومات عن الوعي العام ونشر المعلومات المتعلقة بتغير المناخ، وبخاصة عن طريق النشرات والحملات الإعلامية. وتعتزم الحكومة تعزيز البرامج الحالية بغية زيادة تعزيز الوعي بالأنماط الاستهلاكية والممارسات الصناعية المرتبطة بتغير المناخ.

الحاشيتان

(١) وفقا لمقرر مؤتمر الأطراف ٢/م أ-١ (انظر FCCC/CP/1995/7/Add.1)، أرسل النص الكامل لمشروع هذا التقرير إلى حكومة لكسمبرغ التي لم تبد أي تعليقات إضافية.

(٢) CORINAIR هو المكون المتعلق بقوائم جرد الانبعاثات الهوائية المعدة وفقا لنظام CORINE (نظام المعلومات المنسق عن حالة البيئة والموارد الطبيعية) في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

- - - - -